مايو
يونيو
2020

مصفوفة تتبع النزوح

dtm.iom.int/libya dtmlibya@iom.int

تقرير عن النزوح والعودة في ليبيا

تتبع التنقل

الجولة 31

مايو - يونيو 2020

مشروع ممول من
الاتحاد الأوروبي

© المنظمة الدولية للهجرة 2020

جميع الحقوق محفوظة لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه بنظام الاسترجاع أو نقله على أي نحو أو بأية وسيلة، إلكترونيةٍ كانت أو ميكانيكية أو بالنسخ أو التسجيل أو غير ذلك، إلا بإذن كتابي مسبق من المنظمة الدولية للهجرة

صورة الغلاف: المنظمة الدولية للهجرة توزّع مواد غير غذائية أساسية على الأفراد المستضعفين من النازحين في طرابلس، يونيو 2020 © المنظمة الدولية للهجرة/ 2020 مجدي الناكوع

المحتويات

أبرز نتائج الجولة 31 4

لمحة عامة 5

تحديث حول النزاع في غرب ليبيا 6

مناطق النزوح والعودة..... 7

خريطة مناطق النزوح والعودة..... 9

التركيبة الديمغرافية 9

دوافع النزوح 10

التقييم المتعدد القطاعات للمناطق 12

الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية 12

الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية وفقا للمناطق 13

الأمن والأعمال المتعلقة بالألغام..... 15

التعليم 16

الغذاء 17

المواد غير الغذائية وإمكانية الوصول إلى الأسواق 18

السكن..... 19

المياه، الصرف الصحي والنظافة الصحية 21

الخدمات العمومية الأخرى..... 22

الخريطة المرجعية ليبيا 23

المنهجية..... 24

أبرز النتائج الجولة 31

النازحون داخليا

425,714
النازحون في ليبيا

91%
نسبة الذين نزحوا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية

63%
نسبة النازحين الذين يعيشون في مساكن يتولون دفع إيجارها بأنفسهم

العائدون

456,728
العائدون في ليبيا

92%
عادوا إلى مناطق أصلهم بسبب تحسّن الوضعية الأمنية

83%
نسبة العائدين الذين عادوا للإقامة في مساكنهم الأصلية

أبرز 3 مناطق سجلت نزوحا

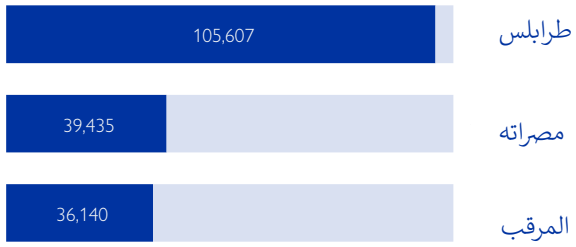

أبرز 3 مناطق سجلت عودة

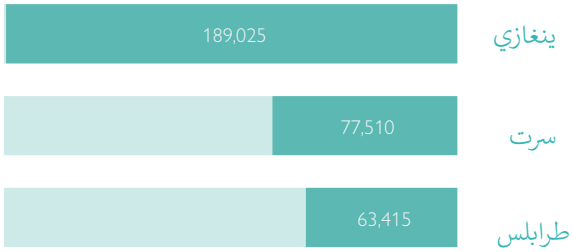

2.219
مقابلة مع المزودين الرئيسيين للبيانات
(الجولة 31، تتبع التنقل)

659 من أصل 667
محلة

100% من
البلديات

مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي

IOM LIBYA

لمحة عامّة

يستعرض هذا التقرير نتائج الجولة الواحدة والثلاثين المستخلصة من عمل وحدة تتبّع التنقل الخاصّة بمصفوفة تتبع النزوح في ليبيا والتي تغطّي الفترة الممتدة بين شهري مايو ويونيو من سنة 2020. وخلال هذه الجولة، ارتفع عدد النازحين داخليا في ليبيا من 401.836 نازحا إلى 425.714 نازحا. وتعود حالات النزوح الجديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ازدياد حالات الاشتباكات المسلّحة في غرب ليبيا والمرتبطة بالنزاع المسلح وبانتقال السيطرة على المناطق. وخلال شهري مايو ويونيو نزح الأفراد النازحون سابقا من ترهونة وسرت إلى بلديات أخرى من شرق ليبيا. وفي سياق الاشتباكات المسلحة المتواصلة داخل طرابلس وحولها والتي نشبت منذ شهر أبريل من سنة 2019، وفي ظل تواصل نزوح الأسر التي نزحت قبل هذا التاريخ، تستضيف بلديات طرابلس أكثر من 105.000 نازحا في المجموع. وخلال الجولة 31 من تجميع البيانات، عادت العديد من الأسر النازحة إلى مناطقها الأصلية بما فيهم 1.045 نازحا سابقا قد بادروا بالعودة إلى مناطق أصلهم في منطقة طرابلس.

النازحون داخليا

425.714 فردا

83.701 أسرة

96 بلدية

483 محلّة

العائدون

456.728 فردا

91.218 أسرة

45 بلدية

179 محلّة

وردنا أنّ النازحون العائدون إلى مناطق أصلهم في عين زارة وفي أحياء صلاح الدين والهضبة في جنوب طرابلس يواجهون تحديات مرتبطة بوجود الذخائر غير المنفجرة ومخلّفات الحرب المنفجرة، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي بسبب الأضرار التي لحقت بخطوط نقل الطاقة الكهربائية. وخلال الفترة المشمولة بالدراسة، ارتفع عدد الحالات المؤكدة للمصابين بكوفيد 19 في ليبيا ارتفاعا ملحوظا بالإضافة إلى تزايد الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية بالنسبة إلى الأشخاص المتنقلين الأكثر ضعفا بسبب لإجراءات تقييد التنقل والحركة التي تم تطبيقها على نطاق واسع في البلاد.

وخلال تتبع التنقل في علاقة بكوفيد 19 طيلة شهر يونيو، أفادت نسبة 86 في المائة من المزودين الرئيسيين للبيانات أنّ السكّان بما فيهم النازحين والمجتمع المستضيف قد تضرروا بصفة أو بأخرى بسبب تقييد حركة التنقل وبسبب حظر التجوّل أيضا. وفيما يتعلّق الخدمات الصحية، يبرز التقييم المتعدد القطاعات للمناطق الخاص بمصفوفة تتبع النزوح والذي يستند على معلومات المزودين الرئيسيين للبيانات حول تقسيم المرافق الصحية وفقا للمناطق الليبية وجود عدّة إشكاليات وثغرات هيكلية. ومن بين هذه الإشكاليات نذكر غياب مستشفى ذات أقسام مفتوحة بصفة كاملة في 43 بلدية. وفيما يتعلّق بالمعالجة السريرية المنقذة للحياة للصابين بفيروس كوفيد 19 ممّن هم في حالة حرجة، فإنّه لا يمكن توفير المستوى المطلوب من الرعاية والخدمات إليهم إلاّ داخل مستشفيات ذات أقسام عناية مركّزة أو رعاية حرجة تعمل بصفة كلية. وبذلك فإنّ غياب المشافي في نسبة 43 في المائة من البلديات في ليبيا يمثل ثغرة حرجة يجب أخذها بعين الاعتبار في أي خطة استجابة محتملة في سياق فيروس كوفيد 19.

الرسم البياني عدد 1 الجدول الزمني للنزوح والعودة

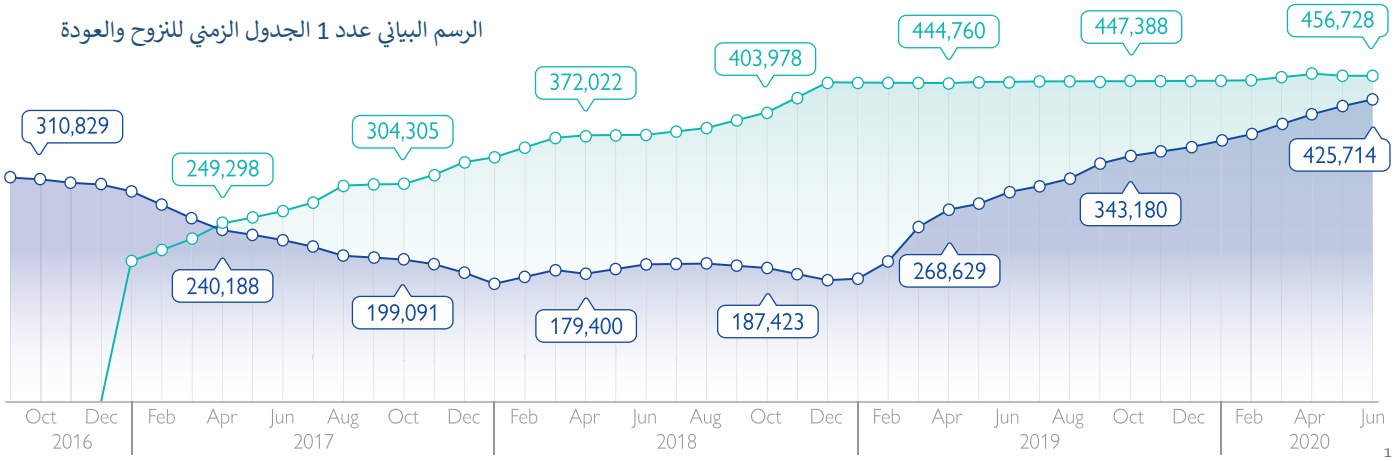

[1] مصفوفة تتبع النزوح ليبيا – تحديث حول بني وليد وترهونة وسرت وأجدابيا (07 يونيو 2020) عبر هذا الرابط

[2] لمزيد من التفاصيل عن لوحات المتابعة المتعلقة بتقييد التنقل التي أصدرتها مصفوفة تتبع النزوح، اضغط هنا للاطلاع على لوحة المتابعة 1، لوحة المتابعة 2 ولوحة المتابعة 3 عبر هذا الرابط

[3] لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الرابط

تحديثات حول النزاع في غرب طرابلس

سجّل انخفاض حادّ في مع بداية شهر يونيو في الحوادث المرتبطة بالنزاع المسلّح في ليبيا وفقا لمشروع ACLED[1] المتخصّص في جمع بيانات مناطق النزاع حول العالم وفي تحليلها (أنظر إلى الرسم البياني 2 أدناه). وعلى الرغم من أنّ بيانات هذا المشروع قد أظهرت أنّ عدد الحوادث قد انخفضت في منطقة طرابلس إلاّ أنّ سكّان منطقتي ترهونة وسرت قد أجبروا على مغادرة منازلهم بسبب تفاقم حالة انعدام الأمن.

الرسم البياني 2 مقارنة الأحداث المتصلة بالاشتباكات المسلحة في المناطق المتضررة من النزاع المتواصل في غرب ليبيا من خلال استخدام بيانات قاعدة بيانات مشروع ACLED

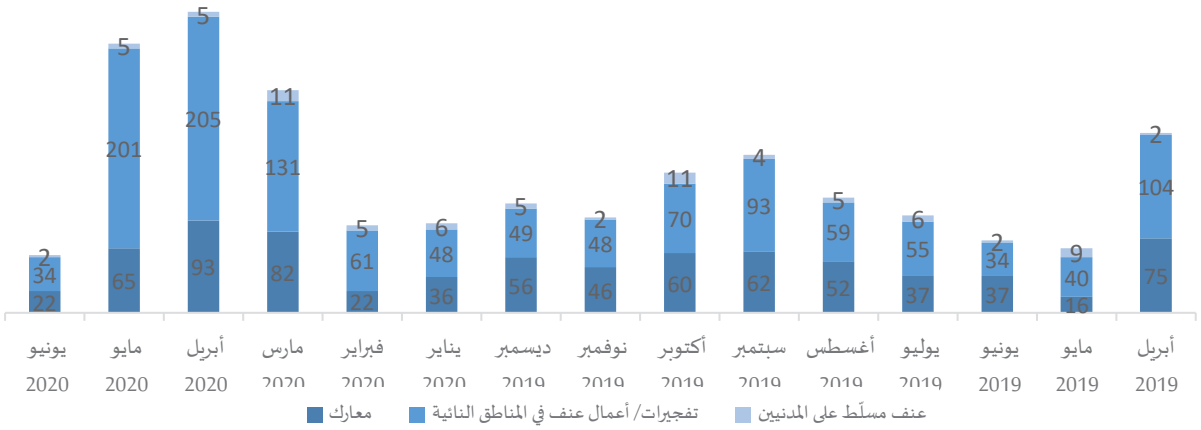

أحصت أنشطة مصفوفة تتبع النزوح التي جرى تنفيذها في إطار تتبع التنقل في حالات الطوارئ أكثر من 27.000 نازحا من ترهونة وسرت إلى مناطق مختلفة من البيضاء وبنغازي وشحات وطبرق بحثا عن الملجأ والأمان.[2] العديد من بين هؤلاء النازحين قد كانوا أيضا من بين النازحين سابقا من أبو قرين ومن الأسر النازحة من تاورغاء.

الرسم البياني 3: خريطة النزوح من ترهونة وسرت

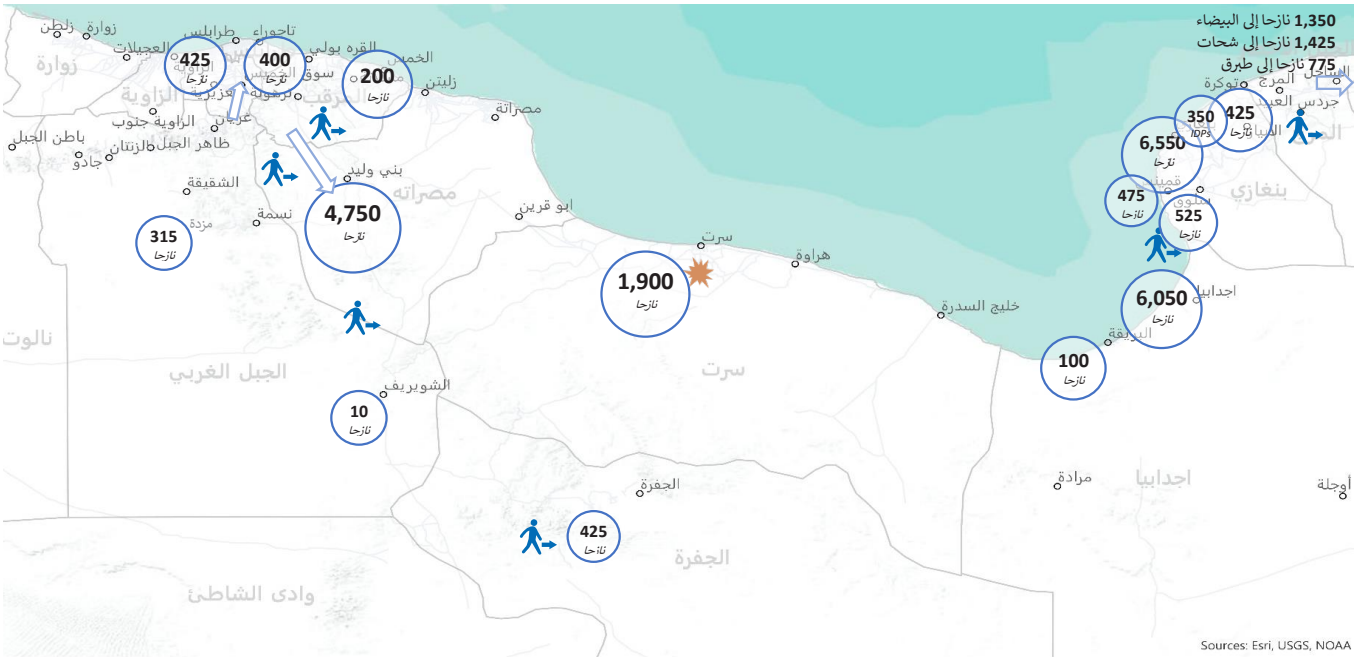

[1] يمثل مشروع ACLED منظمة غير ربحية تنشر البيانات المفصّلة والتحاليل وخرائط الأزمات. البيانات بتاريخ 8 أغسطس 2020 مستمدة من بيانات قاعدة مشروع ACLED ، أداة تصدير البيانات https://www.acleddata.com/data/

[2] التحديث السريع لمصفوفة تتبع النزوح بتاريخ 18- 06-2020 https://displacement.iom.int/product-series/alert-snapshot

مناطق النزوح والعودة

على نسق نفس التوجه الملاحظ خلال الجولات الماضية ظلّت منطقة طرابلس تستضيف أكبر نسبة من السكان النازحين في ليبيا خلال الجولة الواحدة والثلاثين من تجميع البيانات أيضا بـأكثر من 105.000 نازح يتواجدون في مختلف بلديات طرابلس. ويمثل هذا العدد زيادة بأكثر من 89.000 نازحا منذ تاريخ أبريل 2019 المتزامن مع اندلاع النزاع في غرب ليبيا. وتستضيف بلديات طرابلس؛ تاجوراء (39.435 نازحا) وسوق الجمعة (29.825 نازحا) وحي الأندلس (11.152 نازحا) نسبة 71 في المائة من مجموع النازحين في منطقة طرابلس. أمّا بلديات مصراته فقد استضافت 39.435 نازحا خلال شهري مايو ويونيو من سنة 2020، بينما ارتفع العدد الجملي للنازحين في منطقة بنغازي من 27.365 نازحا خلال الجولة 30) إلى 36.140 نازحا خلال هذه شهري مايو ويونيو من سنة 2020 (الجولة 31) نتيجة لحركة النزوح من ترهونة وبني وليد وسرت.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت منطقة المرقب رابع أهم منطقة لجأ إليها النازحون (35.389 نازحا). هذا وقد نزحت أغلبية هؤلاء النازحين من عدّة مناطق متأثرة من النزاع في غرب ليبيا في حين سجّلت حركة النزوح الجديدة من منطقة المرقب وخاصة من ترهونة والأماكن المجاورة لها. واستضافت منطقة الجفارة خامس أكبر مجموعة من النازحين جاءت من المناطق المتأثرة من النزاع المتمثلة في قصر بن غشير وسواني بن آدم والسبيعة.

الرسم البياني عدد 4 أعداد النازحين بكلّ منطقة

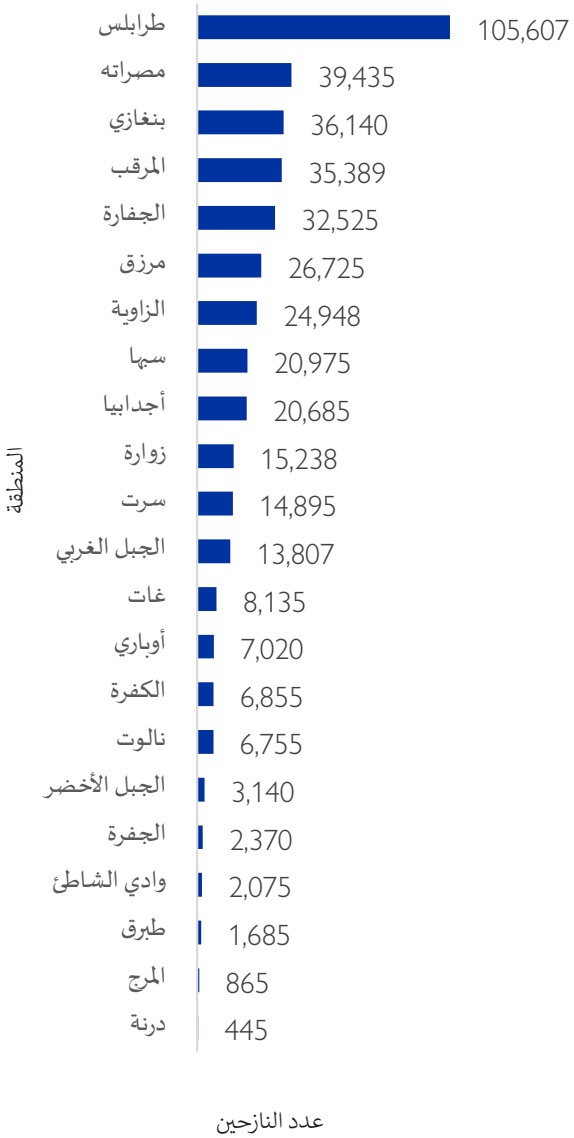

الرسم البياني عدد 5 أبرز 5 بلديات يوجد فيها نازحين

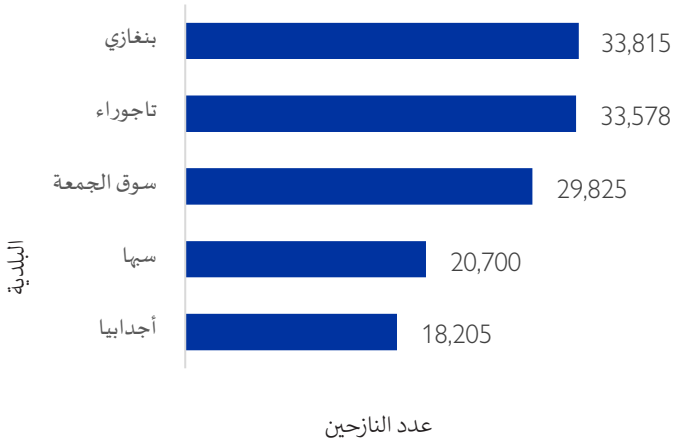

خلال الجولة 31 من تجميع البيانات، سجّل ارتفاع في حركة العودة في جنوب ليبيا. وكما هو الحال في الجولة السابقة، أحصينا وجود أغلبية العائدين (النازحين الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية منذ سنة 2016 إلى غاية شهر يونيو من سنة 2020 في شرق ليبيا في بلدية بنغازي (189.025 نازحا) تليها سرت 77.510عائدا. إلاّ أنّ عدد النازحين سابقا الذين عادوا إلى مناطق أصلهم قد ارتفع بـ 1.045 فردا من 62.370 إلى 63.415 فردا خلال الجولة الـ31 من تجميع البيانات.

ويبرز الرسم البياني أسفله تقسيم النازحين والعائدين وفقا لمناطق النزوح والعودة تباعا، وتجدون أدناه أبرز خمسة بلديات تضمّ عائدين.

الرسم البياني عدد 6 أعداد العائدين بكلّ منطقة

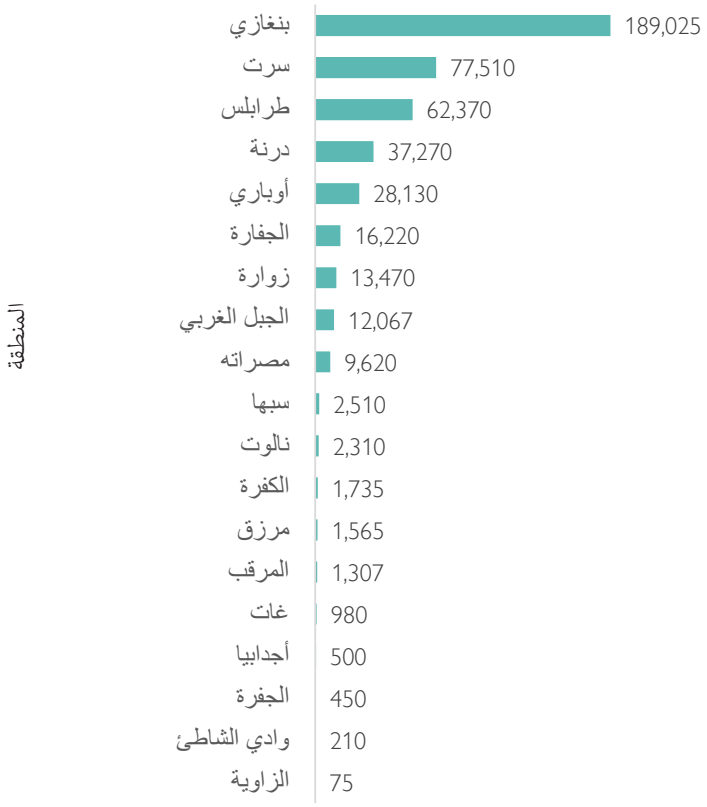

الرسم البياني عدد 7 أبرز 5 بلديات تضمّ عائدين

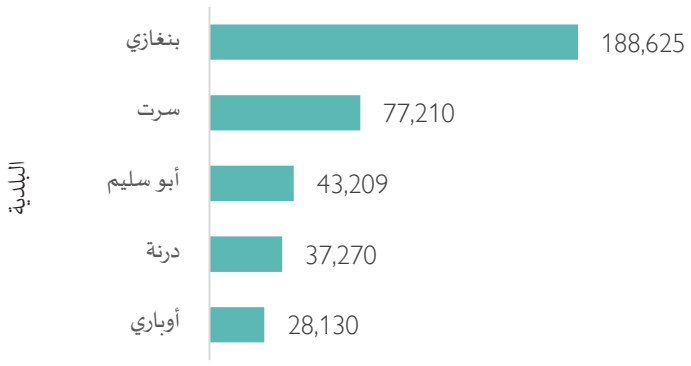

خريطة مواقع النزوح والعودة

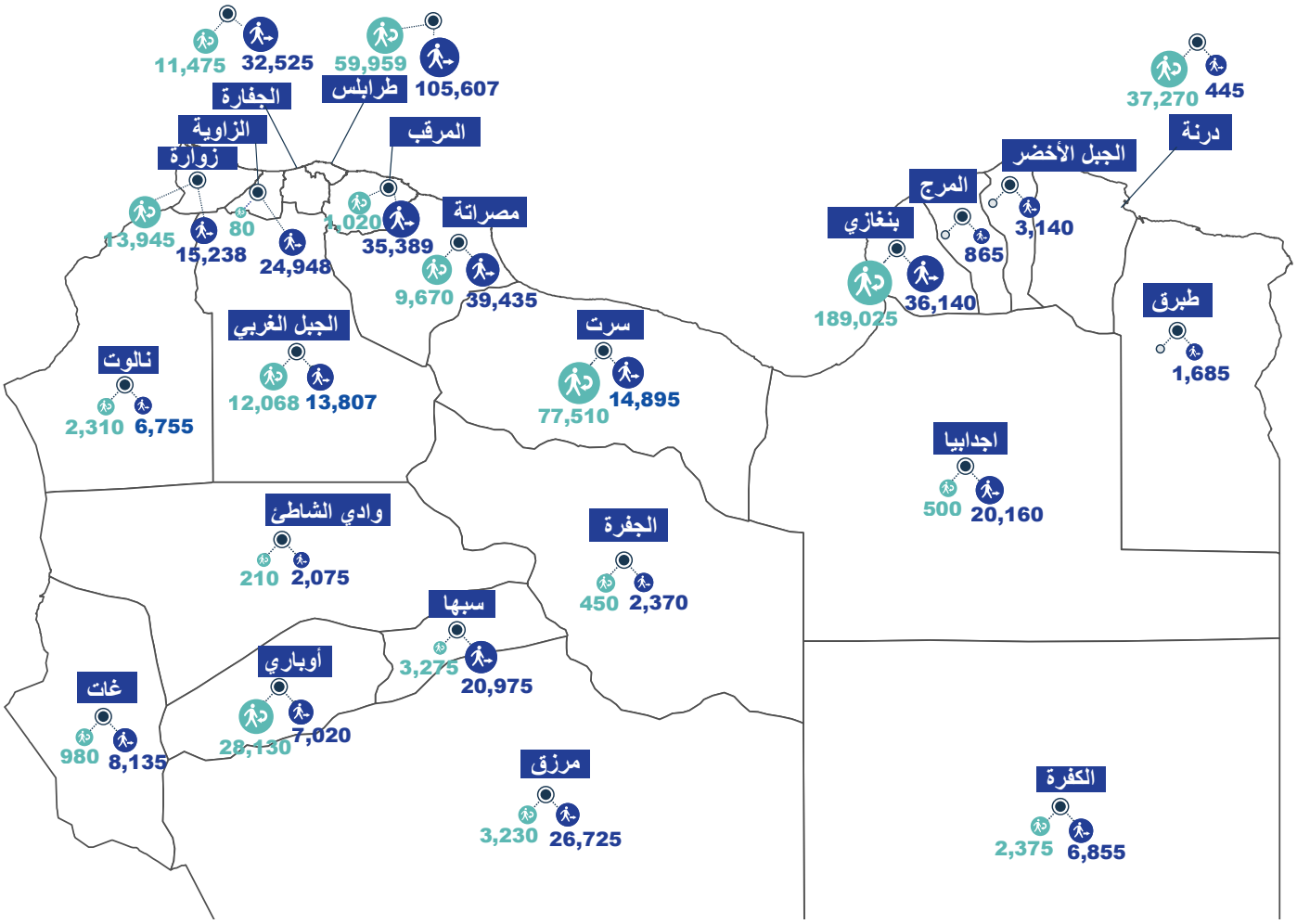

الرسم البياني عدد 8 خريطة حول تقسيم أعداد النازحين والعائدين وفقا للمناطق

التركيبة الديمغرافية

في إطار تواصل الاشتباكات المسلّحة الدائرة في طرابلس، قادت مصفوفة تتبع النزوح دراسة سريعة تقسيم وفقا للأعمار والجنس لخاصيّات الأسر النازحة من أجل مزيد التعرّف على تركيبتها الديمغرافية. ولتحقيق هذه الغاية، تولّى باحثو المصفوفة تجميع البيانات الديمغرافية من عينة تتكون من أكثر 59.473 فردا نازحا (أي 11.228 أسرة) في غرب ليبيا.

الرسم البياني عدد 9 التركيبة الديمغرافية للنازحين -تقسيم وفقا للأعمار والجنس

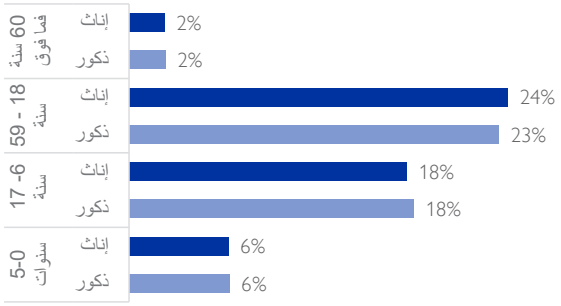

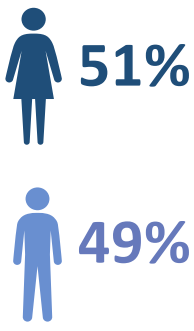

دوافع النزوح

خلال عملية إجراء التقييم، تبيّن أنّ النزوح الداخلي في ليبيا كان مدفوعا بحالة انعدام الأمن الناجمة عن الاشتباكات المسلّحة وما لها من تأثير سلبي على الوضعية الاقتصادية وعلى توفّر الخدمات الأساسية. وقد غادرت أغلبية النازحين مساكنها الأصلية بحثا عن الأمان وبسبب تدهور الوضعية الاقتصادية وغياب الخدمات الأساسية.

وعلى غرار الجولة السابقة، كان تدهور الوضعية الأمنية الدافع الأول للنزوح في ليبيا، إذ ذكرت الأغلبية العظمى من المزودين الرئيسيين للمعلومات أنّ أغلبية النازحين (نسبة 91 في المائة منهم) قد غادرت مساكنها الأصلية لدواعي أمنية خلال الجولة 31 من تجميع البيانات (شهري مايو ويونيو 2020). هذا وقد مثّل تدهور الوضعية الاقتصادية عاملا ساهم في مزيد تفاقم الأمر وفي النزوح بالنسبة إلى 6 في المائة من مزودي المعلومات الرئيسيين. وفي بقية المواقع (نسبة 3% في المائة)، بادر السكان بالنزوح بسبب انعدام فرص كسب الرزق.

يظهر الرسم البياني 10 أنّه بينما كانت حالة انعدام الأمن الدافع الرئيسي للنزوح في نسبة 91 في المائة من المحلات وفقا للمزودين الرئيسيين للبيانات، وقد مثلت أيضا الدافع الرئيسي والوحيد للنزوح في 41 في المائة من المحلاّت أيضا. وبالنسبة إلى المحلاّت المتبقية، فقد ساهمت عوامل أخرى في استفحال الوضع مثل التدهور الاقتصادي الناتج عن الاشتباكات المسلّحة (في 23 في المائة من المحلاّت) وغياب الخدمات الأساسية (في نسبة 23 في المائة من المحلات) وبسبب تدهور الوضع الاقتصادي وغياب الخدمات الأساسية (في نسبة 11 في المائة من المحلات) كعوامل تزيد من سوء الوضع إلى جانب انعدام الأمن. وأخيرا، في نسبة 11 في المائة من المحلاّت المتضرّرة، ارتبطت دوافع النزوح بمزيج من الدوافع الثلاثة المتمثلة في انعدام الأمن وتدهور الوضع الاقتصادي وغياب الخدمات الأساسية. ويبيّن ذلك أنّ تدهور النشاط الاقتصادي المرتبط بالنزاع و/أو غياب الخدمات الإنسانية يمثّلان عاملان ثانويان من عوامل النزوح. ومن بين العوامل التي تفاقم من تدهور الوضعية الاقتصادية الزيادة الكبيرة في إيجارات المساكن وفقدان الأسر النازحة لقدراتها المالية بسبب هذه الأزمة التي طال أمدها.

الرسم البياني عدد 10 دوافع النزوح من مكان الأصل (اختيارات متعددة)

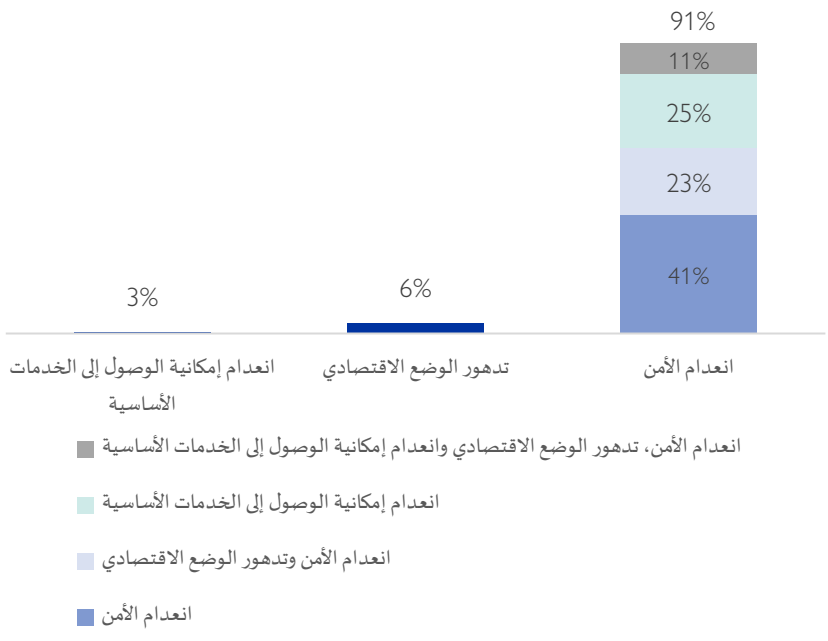

يبرز الرسم البياني 11 أنّ عدّة عوامل تحظى بدور رئيسي في عملية صنع القرار بالنسبة إلى الأسر النازحة فيما يتعلقّ بالمكان الذي ستلجأ إليه بحثا عن الأمان بعد نزوحها من مناطق الأصل. وقد بيّن السؤال الذي يحمل خيارات متعددة حول الأسباب التي دفعت النازحين إلى اختيار مكان يتوجهون إليه دون آخر أنّ في نسبة 58 في المائة من مواقع النزوح اختار النازحون هذه المحلاّت دون غيرها نظرا لوجود ظروف أمنية أفضل بها مقارنة بأماكن أصلهم التي تأثّرت بسبب انعدام الأمن الناجم عن الاشتباكات المسلّحة. أمّا ثاني أهمّ دافع فقد تمثّل في إقامة الأقارب بمكان النزوح أو الروابط الاجتماعية والثقافية في مكان النزوح (58%). وهذه المستخلصات تأتي لتأكّد كون تدهور الحالة الأمنية بسبب الاشتباكات المسلّحة هو الدافع الأوّل للنزوح في ليبيا وأنّ الأسر النازحة تقرّر الالتجاء إلى الأماكن التي توفّر أوضاعا أمنية أفضل فضلا على الروابط الاجتماعية. أما عن بقية العوامل المساهمة التي تظهر في الرسم البياني 11 على غرار توفّر الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية وإلى فرص كسب الرزق فهي أيضا تضطلع بدور في توجيه قرار الأسر النازحة نحو مكان النزوح .

الرسم البياني عدد 11 دوافع اختيار مكان النزوح الحالي (اختيارات متعددة)

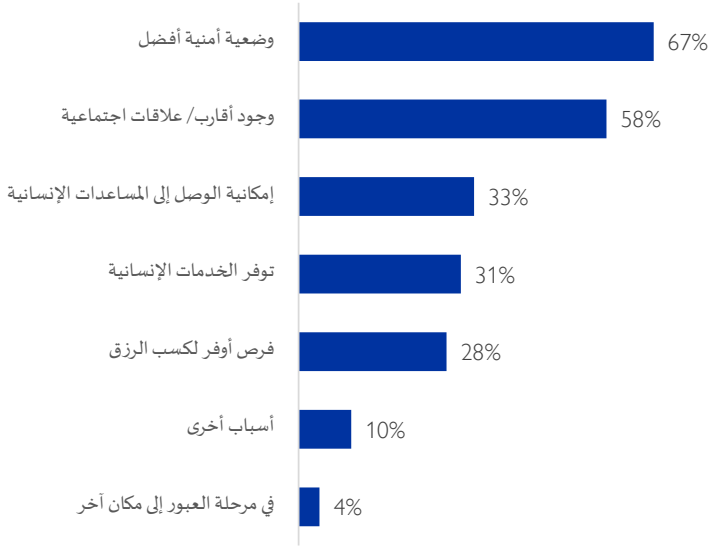

التقييم المتعدد القطاعات للمناطق

تتضمن وحدة تتبع التنقل الخاصة بمصفوفة تتبع النزوح ليبيا تقييما متعدد القطاعات للمناطق وهو يغطي جميع المناطق والبلديات الليبية. ويقود المزودون الرئيسيون للمعلومات هذا التقييم من خلال إجراء مقابلات دورية لتجميع البيانات الأساسية الخاصّة بقطاعات عديدة على مستوى المحلات في علاقة بتوفّر الخدمات وبالاحتياجات ذات الأولوية. ويكمن الهدف من هذا التقييم في دعم برامج المساعدة الإنسانية حيث أنّ الاستمرار في إجراء هذه التقييمات من شأنه أن يعزّز التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي من خلال تحديد الإشكاليات القطاعية المحددة على مستوى المحلات. ويستعرض هذا التقرير مستخلصات الجولة 31 حول الاحتياجات ذات الأولوية في مختلف القطاعات والتي تهمّ الفئات النازحة والعائدة من السكان. ويتضمن أيضا تفاصيل متعلقة بأنواع مساكن النازحين وأبرز النتائج الخاصة بالتعليم، الغذاء، الصحة، المواد غير الغذائية والوصول إلى الأسواق، الحماية (الأمن والأعمال المتعلقة بالألغام)، مصادر المياه (المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي) وغيرها من الخدمات العمومية الأخرى .

الاحتياجات الانسانية ذات الأولوية

تمثّلت أبرز احتياجات بالنسبة إلى الفئات النازحة من السكان في توفير المساكن والمساعدات الغذائية والخدمات الصحية لهم كما هو مبين في الرسم البياني 12 . أما بالنسبة إلى السكان العائدين فقد كانت احتياجاتهم ذات الأولية متمثلة في المساعدات الغذائية أساسا ثم المساعدات غير الغذائية وإمدادات المياه الصالح للشرب، فضلا على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية والمساعدات الصحية وذلك وفقا للرسم البياني 13. أما بالنسبة إلى التحديات التي تحول دون توفير هذه الاحتياجات فهي مقترنة بتدهور استراتيجيات التأقلم التي تعتمدها الفئات المتضررة في خضم تواصل حالة الاشتباكات المسلحة الدائرة. وقد أفادنا أغلبية المزودين الرئيسيين للمعلومات أنّ النازحين والعائدين المتضررين قد عجزوا عن تلبية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية بسبب ارتفاع الأسعار (التضخم) ومحدودية أو عدم انتظام تزويد الأسواق بالمواد المطلوبة. هذا وتواجه الخدمات الصحية عدة تحديات مرتبطة بالإمدادات غير المنتظمة للدواء فضلا على أنّ أكثر من ثلث المرافق الصحية الخاصة و العمومية ليست مفتوحة بشكل كامل ويبرز الرسمين التاليين الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين وفقا لأبرز ثلاث احتياجات ذكرت على مستوى المحلّة .

الرسم البياني 13 احتياجات النازحين ذات الأولوية (مرتبة)

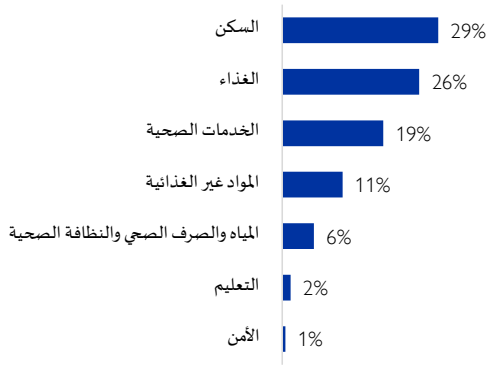

الرسم البياني 14 احتياجات العائدين ذات الأولوية (مرتبة)

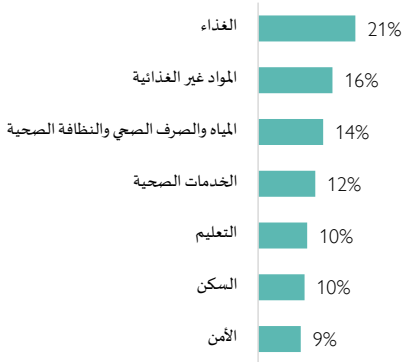

يبيّن تحليل الاحتياجات الإنسانية وفقا للمناطق الاختلافات في الاحتياجات المطلوبة بالنسبة إلى أبرز ثلاثة مناطق بالنسبة إلى أعداد السكان النازحين والعائدين بهذه المناطق يرجى الاطلاع على الصفحة التالية.

الاحتياجات الانسانية ذات الأولوية

فيما يلي أبرز ثلاثة احتياجات بالنسبة إلى أهم مناطق من حيث أعداد السكان النازحين والعائدين. ويستند هذا الترتيب على احتساب المتوسّط المرجح لأعلى عدد من السكان لديهم احتياجات إنسانية. ويبين هذا الاختلافات في تحديد المزودين الرئيسيين للمعلومات للاحتياجات الإنسانية الخاصة بالنازحين والعائدين باختلاف المناطق، فالنازحين في منطقة طرابلس مثلا قد ارتبطت أهم احتياجاتهم الإنسانية بتوفير الخدمات الصحية (وهو أمر على غاية من الأهمية خاصة في سياق كوفيد 19) إلى جانب المساعدات الغذائية والسكن. وتجدون في الرسمين البيانيين 14 و 15 بقية ترتيب الاحتياجات بالنسبة إلى النازحين والعائدين وفقا للمناطق .

الرسم البياني 14 احتياجات النازحين ذات الأولوية (مرتّبة) بالنسبة إلى أهم ثلاثة مناطق من حيث أعداد النازحين

الرسم البياني 15 احتياجات العائدين ذات الأولوية (مرتّبة) بالنسبة إلى أهم ثلاثة مناطق من حيث أعداد العائدين

تعرض الأقسام الموالية أبرز النتائج القطاعية المستخلصة من التقييم المتعدد القطاعات للمواقع الذي أجرته مصفوفة تتبع النزوح خلال الجولة 30 من تجميع البيانات (مايو - يونيو 2020).

الصحّة

خلال الجولة الـ31 من تجميع البيانات، وعلى غرار المستخلصات المتعلّقة بالجولة الماضية، بلغت نسبة المستشفيات المفتوحة في ليبيا 63 في المائة بينما كانت نسبة المستشفيات التي تعمل بشكل جزئي نسبة 33 في المائة وذلك وفقا للمزودين الرئيسيين للبيانات. أما بالنسبة إلى المستشفيات التي لا تعمل على الإطلاق فقد بلغت نسبتها 6 في المائة. وفي جميع البلديات الليبية الخاضعة للتقييم، كانت نسبة 50 في المائة من المستشفيات تعمل بشكل كامل، فيما كانت نسبة 43 في المائة منها تعمل بشكل جزئي. وبلغت نسبة المستشفيات غير المفتوحة 7 في المائة. ويظهر الرسم البياني 16 الإحصائيات المرتبطة بمرافق الصحة العمومية والخاصة ذات الأقسام المفتوحة (أي تعمل بشكل كامل) والمرافق الأخرى التي تحتوي بعض الأقسام المفتوحة وأخيرا الأرقام المتعلقة بالمرافق غير المفتوحة.

هذا وقد لاحظنا محدودية الخدمات الصحية المقدّمة في المرافق الصحية المفتوحة الذي يُعزى إلى عدّة عوامل منها نقص الإمدادات الطبية مثل أدوية الأمراض المزمنة كما هو الحال في 97 بلدية وفقا للمزودين الرئيسيين للبيانات.

الرسم البياني 16 توفر المرافق الصحية في بلديات ليبيا الخاضعة للتقييم

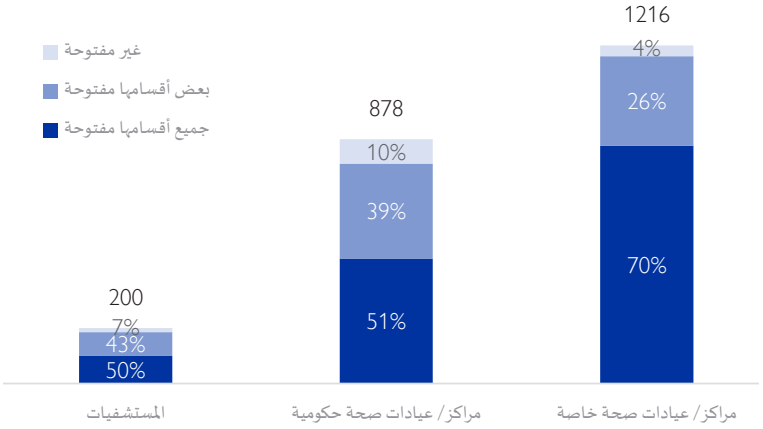

الرسم البياني 17 عدم انتظام التزويد بالأدوية في 97 بلدية

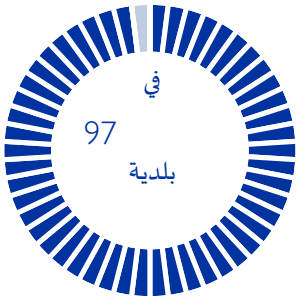

يبرز تقسيم المرافق الصحية وفقا للمناطق عدّة اشكاليات هيكلية منها غياب مستشفى ذات أقسام مفتوحة بصفة كاملة في 43 بلدية وبالمثل، كانت منطقة الكفرة من بين أقلّ المناطق التي تتوفّر فيها الخدمات الصحية بها وفقا للمزودين الرئيسيين للمعلومات .

وفيما يتعلّق بالمعالجة السريرية المنقذة للحياة للصابين بفيروس كوفيد 19 ممّن هم في حالة حرجة، فإنّه لا يمكن توفير المستوى المطلوب من الرعاية والخدمات إليهم إلاّ داخل مستشفيات ذات أقسام عناية مركّزة أو رعاية حرجة تعمل بصفة كلية. وقد أدّى تكرار حالات الاشتباكات المسلّحة في عدّة مناطق ليبيا، إلى جانب قلّة الاستثمار في الهياكل الأساسية الصحية والاعتماد على مقدّمي الخدمات الصحية بالقطاع الخاص، في الحدّ بشدّة من قدرة القطاع الصحّي في ليبيا على مجابهة حالة الطوارئ المتعلقة بفيروس كوفيد 19

إنّ بيانات مصفوفة تتبع النزوح المرتبطة بتتبع تنقل السكان وتقارير مزودي البيانات الرئيسيين حول خدمات الصحّة التي تجمّع عبر تقييم متعدد القطاعات للمواقع يمكن أن تُستخدم في تحديد الثغرات الرئيسية في خدمات الصحة فضلا على النسبة الكبرى من السكان المتضررين مثل النازحين داخليا والعائدين والمهاجرين .

الأمن والأعمال المتعلقة بالألغام

تُجمع المؤشرات المتصلة بالأمن في جميع البلديات في إطار التقييمات الأساسية والمتعددة القطاعات للبلديات ومن ضمنها أسئلة مرتبطة بالأعمال المتعلقة بالألغام. والهدف منها يكمن في تحديد التحديات التي تجابه قدرة سكان البلديات على التنقل بسلام في أنحائها إلى جانب الأسباب التي تحول دون ذلك ووجود ذخائر متفجرة أو التحذير من إمكانية وجودها .

توجد الذخائر غير المتفجرة في ثمانية بلديات. ولا يستطيع السكان في 16 بلدية التنقل في أمان. ويعود سبب تقييد التنقل في البلديات أساسا إلى انعدام الأمن أساسا (بالنسبة إلى 11 بلدية) و إلى إغلاق الطرق (في 8 بلديات) وإلى وجود أو التهديد بخطر وجود ذخائر غير منفجرة في ثلاث بلديات.
وخلال الجولة الـ31 من تجميع البيانات، كان هنالك تقييد على حرية التنقل في إطار تدابير الصحة العمومية المتعلقة بفيروس كوفيد 19. إلاّ أنّ هذا التقييد ليس مشمولا في هذا القسم (أو في قائمة الأسباب التي تحول دون التنقل والمعروضة في الرسم البياني 20).

الرسم البياني 18 وجود الذخائر غير المنفجرة في 8 بلديات

الرسم البياني 19 تقييد حرية التنقل في 16 بلدية

الرسم البياني 20 أسباب تقييد حرية التنقل في 16 بلدية

البلدية	أسباب تقييد حرية التنقل في البلديات
أبو قرين	انعدام الأمن، خطر/وجود المتفجرات
أبو سليم	إغلاق الطرق، انعدام الأمن، أسباب أخرى
عين زارة	إغلاق الطرق، خطر/وجود المتفجرات
العزيزية	إغلاق الطرق، انعدام الأمن، أسباب أخرى
الحرابه	إغلاق الطرق، انعدام الأمن، أسباب أخرى
الكفرة	انعدام الأمن
بني وليد	انعدام الأمن
درنة	إغلاق الطرق، خطر/وجود المتفجرات
مرزق	انعدام الأمن
قصر الأخيار	انعدام الأمن
قصر بن غشير	إغلاق الطرق، انعدام الأمن، أسباب أخرى
سبها	انعدام الأمن
سيدي السائح	إغلاق الطرق، انعدام الأمن، أسباب أخرى
سوق الجمعة	أسباب أخرى
سوق الخميس	إغلاق الطرق، انعدام الأمن، أسباب أخرى
ترهونة	انعدام الأمن

التعليم

خلال اجراء المصفوفة للتقييم المتعدد القطاعات للمواقع للجولة 31، ذكر المزودون الرئيسيون للبيانات في 100 بلدية في ليبيا أنّ نسبة 5 في المائة من المدارس الحكومية ونسبة 4 في المائة من المدارس الخاصّة كانت غير مفتوحة لأسباب عدّة مثل الأضرار التي لحقت بمبانيها وبالهياكل الأساسية المادية التي لحقتها من جرّاء النزاع المسلّح، أو أنّها كانت مغلقة لأنّ النازحين يستغلونها مأوى لهم في حالة الطوارئ. وزيادة على ذلك، تمّ إحصاء مجموع 47 مدرسة مدمّرة بالكامل بسبب الاشتباكات المسلّحة. تجدون التقسيم المفصّل في الرسمين 21 و22 أدناه. إلاّ أنّ جميع المدارس في كلّ البلديات قد تعرّضت للإغلاق في إطار تدابير الصحة العمومية وقد كان ذلك خلال فترة تجميع البيانات الخاصّة بالجولة 31 خلال شهري مايو ويونيو بسبب فيروس كوفيد 19.[1]

الرسم البياني 21 المدارس المفتوحة والمدارس غير المفتوحة

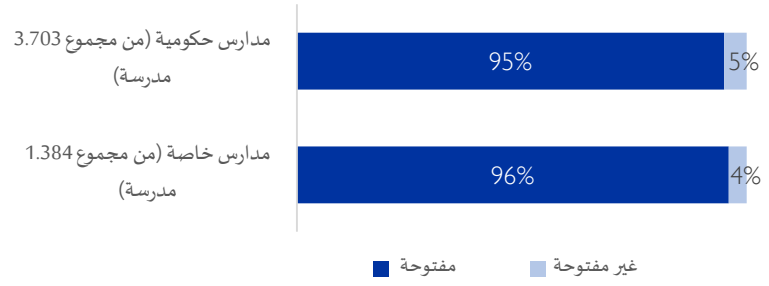

الرسم البياني 22 عدد المدارس التي يتخذها النازحون ملجأ لهم والمتضررة جزئيا والمدمرة كليا

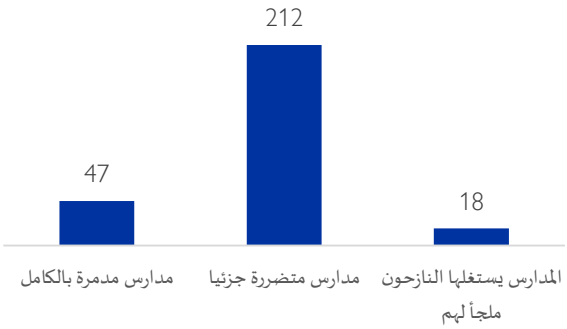

[1] لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مصفوفة تتبع النزوح - تقرير تتبع التنقل
الخاص بشهر مايو https://dtm.iom.int/reports/libya-%E2%80%94-covid-19-mobility-tracking-2-may-2020
الخاص بشهر يونيو https://migration.iom.int/reports/libya-%E2%80%94-covid-19-mobility-tracking-3-june-2020

الغذاء

كانت الأسواق المحلية المصدر الرئيسي لتوفير المواد الغذائية بالنسبة إلى المقيمين في 98 بلدية من نازحين وعائدين ومجتمعات مضيفة على حد السواء.

وفي 20 بلدية، كانت توزيعات المنظمات الخيرية ومنظمات الإغاثة للمواد الغذائية مصدرا رئيسيا ثانيا خاصة بالنسبة إلى السكان من الفئات الهشة كما هو مبين في الرسم البياني أدناه .

الرسم البياني 23 المصدر الرئيسي للحصول على الغذاء وفقا لعدد البلديات

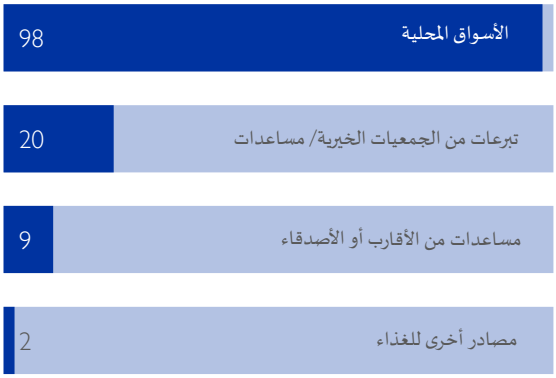

تمثلت طرق الدفع الرئيسية المستخدمة في اشتراء المواد الغذائية في الدفع نقدا واستعمال البطاقات المصرفية فيما اعتمد البعض الآخر على التداين لتوفير الغذاء كما هو مبين في الرسم البياني أسفله .

شكّل ارتفاع أسعار المواد الغذائية مقارنة بالقدرة الشرائية للسكان المتضررين أكبر إشكالية تقف أمام الحصول على الغذاء الكافي من أجل سدّ الاحتياجات الغذائية لأسرتهم. هذا وقد وردنا أنّ المواد الغذائية في بلديتي سبها ومصراته غير متوفرة بالكميات الكافية.

الرسم البياني 24 طرق الدفع الرئيسية لاشتراء الغذاء حسب البلديات

الرسم البياني 25 الاشكاليات الرئيسية المرتبطة بالحصول على الغذاء

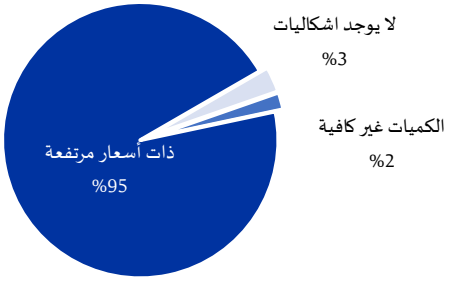

المواد غير الغذائية وإمكانية الوصول إلى الأسواق

اهتمت عملية تجميع البيانات أيضا بالاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية المرتبطة بالمواد غير الغذائية. وفيما يتعلّق بالتحديات التي تواجه السكان في الحصول على المواد غير الغذائية، مثّل ارتفاع أسعارها العائق الأكبر أمام توفير هذه المواد لمن يحتاج إليها. وسلّط مزودو المعلومات الرئيسيون الضوء على أنّ جودة المواد المتاحة قد مثّلت إشكالية في 18 بلدية. وفي 15 بلدية، كان بعد المسافة عن السوق المحلي عائقا يحول دون توفير هذه المواد.

الرسم البياني 26 الاشكاليات الرئيسية المرتبطة بالحصول على المواد غير الغذائية المطلوبة

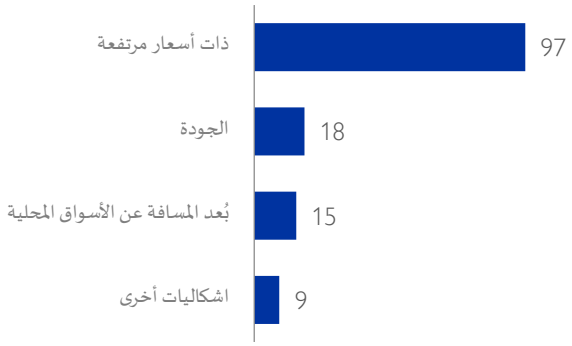

الرسم البياني 27 المواد غير الغذائية ذات الأولوية وفقا لعدد البلديات

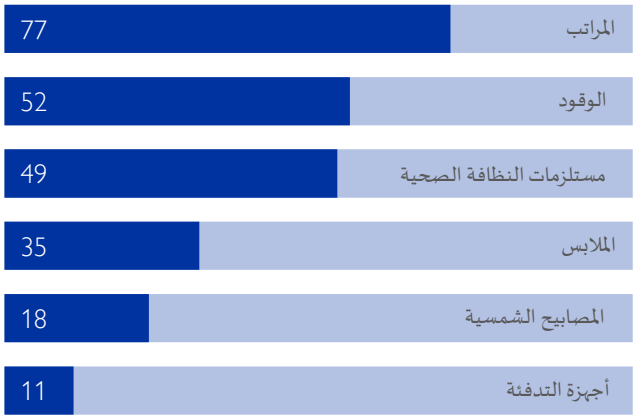

وتصدّرت المراتب قائمة الاحتياجات ذات الأولوية في 77 بلدية وفقا للمزودين الرئيسيين للمعلومات، وتلتها المواد غير الغذائية المتمثلة أساسا في الوقود كثاني أبرز احتياج (في 52 بلدية). وبرزت مستلزمات النظافة الصحية كثالث أهم احتياج (في 49 بلدية) باعتبارها موادّا أساسية تيسّر عملية التصدي لانتشار (فيروس كوفيد 19. هذا وقد مثلت الملابس رابع أهم الاحتياجات (في 35 بلدية).

المساكن

أظهرت بيانات الجولة 31 أنّ نسبة 63 في المائة من النازحين الموجودين في ليبيا تقيم في مساكن خاصّة مستأجرة، فيما تتخذ نسبة 23 في المائة ملجأ لها لدى عائلات مستضيفة لها دون دفع معلوم الكراء. وتقيم نسبة 4 في المائة في المدارس والمنشآت العمومية الأخرى. ومن بين أنواع المساكن الأخرى التي تأوي النازحين نجد المساكن غير النظامية (بالنسبة إلى 3 في المائة) ومساكن أخرى (بالنسبة إلى 7 في المائة) مثل المنشآت المهجورة (1%).

ومن جهة أخرى، عادت الأغلبية العظمى من العائدين (نسبة 83 في المائة) لتسكن في منازلها السابقة الواقعة في مكان الأصل. أما عن النسبة المتبقية فهي إما تستأجر مسكنا (9 المائة) أو تعيش مع أسر مستضيفة لها (7 في المائة) أو في أنواع أخرى من المساكن (1 في المائة).

يرجى الاطلاع على الصفحة التالية لمعرفة التقسيم الجغرافي لمساكن النازحين العمومية وفقا للمناطق.

الرسم البياني 28 مساكن النازحين

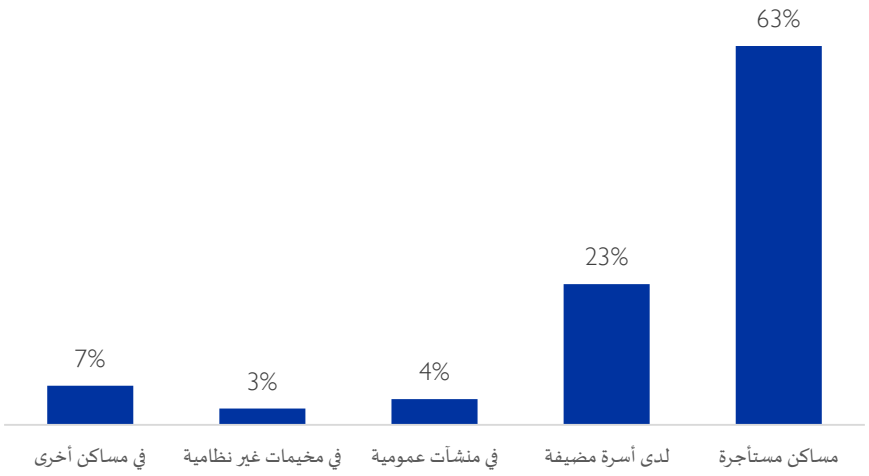

الرسم البياني 29 مساكن العائدين

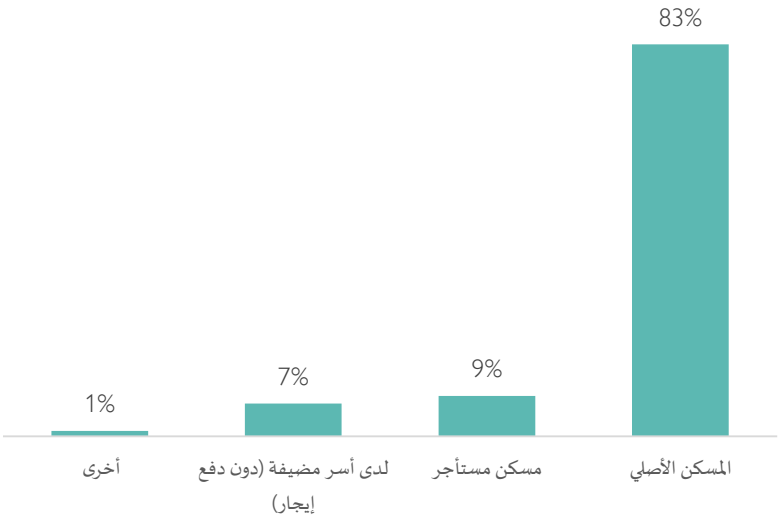

الرسم البياني 30 خريطة تقسيم المساكن الجماعية و العمومية للنازحين حسب المناطق

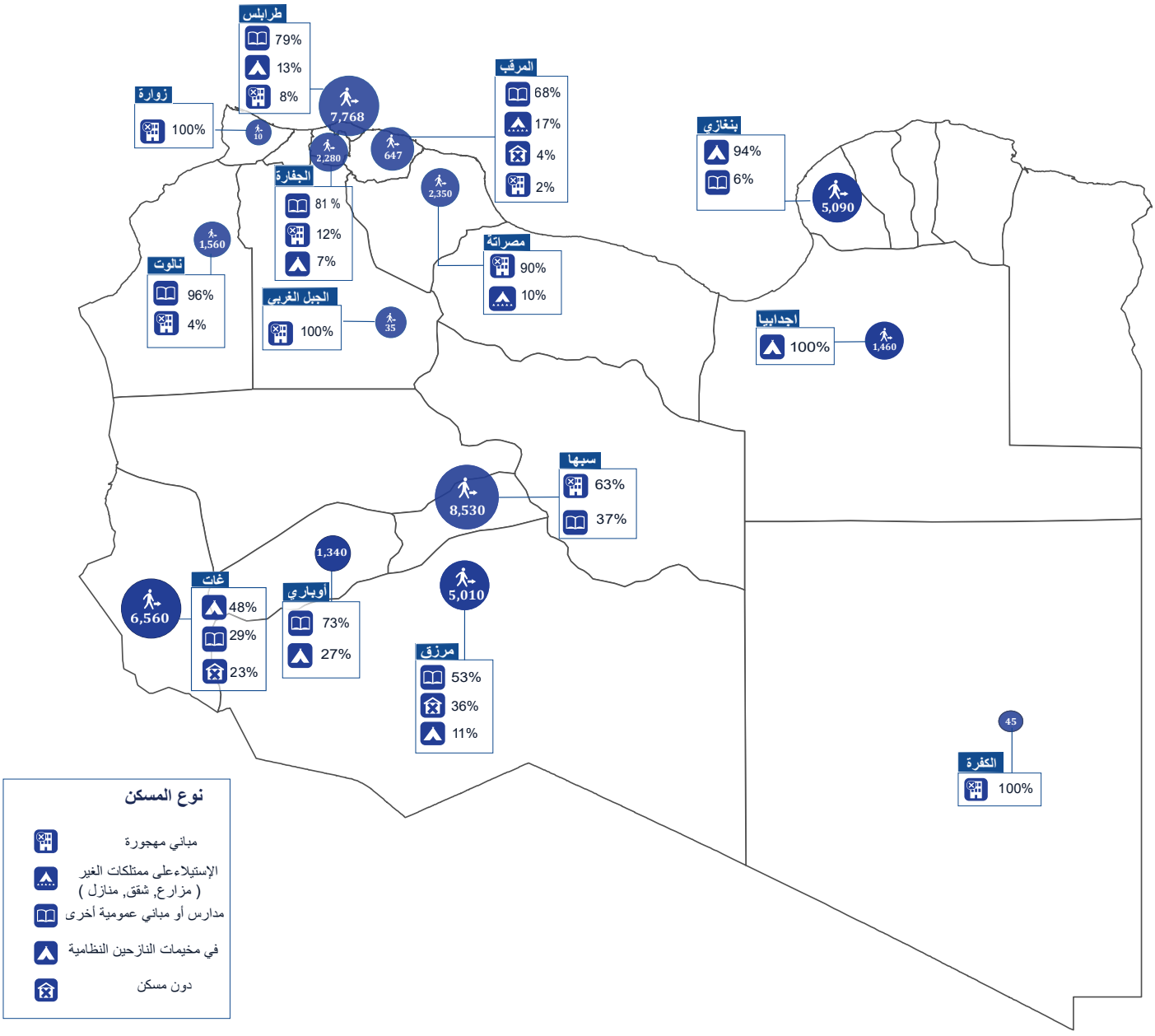

يعرض الرسم البياني 30 تقسيم مساكن النازحين العمومية و الجماعية وفقا للمناطق. و تظهر النسب المائوية توزع النازحين على المساكن الجماعية والعمومية فقط دون غيرها من المساكن و ذلك حسب مناطق البلاد. و تحمل الدائرة الزرقاء أرقاما تظهر أعداد النازحين بكل منطقة وفقا لأنواع مساكنهم عمومية كانت أو جماعية فقط. هذه الدائرة (التي تحمل العدد) وإلى جانب اسم كل منطقة تظهر عدد النازحين (الأفراد) الذين يسكنون مثل هذه المساكن العمومية أو الجماعية ·

المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي

فيما يتعلّق بمصادر المياه المستخدمة، كانت شاحنات التزويد بالمياه تلبّي احتياجات السكان من مقيمين ونازحين وعائدين وأسر مستضيفة ومهاجرين أيضا في داخل 65 بلدية (من أصل 100 بلدية). هذا ومثلت شبكات المياه المصدر الرئيسي لتوفير المياه في 44 بلدية والآبار المفتوحة المصدر الأول للمياه الصالحة للشرب بالنسبة إلى الأسر في 44 بلدية أخرى. كما كانت قوارير المياه المعدنية المصدر الشائع في 47 بلدية. بإمكانكم الاطلاع على التقسيم الكامل للمصادر الرئيسية للمياه في الرسم البياني أدناه.

الرسم البياني 31 المصادر الرئيسية للمياه

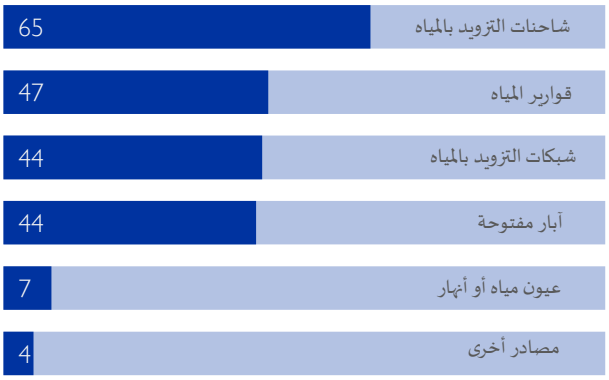

يظهر تحليل مصادر المياه المتوفرة ومدى استخدامها في البلديات أنّه يوجد مصدر وحيد متوفر في 30 بلدية ومصدرين اثنين لتوفير المياه في 36 بلدية أخرى. وتمتعت 27 بلدية بثلاثة مصادر للمياه و7 بلديات أخرى بأربعة مصادر لتوفير المياه. ويبرز الرسم البياني 32 أنّه في نسبة 15 في المائة من الـ30 بلدية التي تعتمد أساسا على مصدر وحيد للمياه، كانت الآبار المفتوحة أغلب الموارد المستخدمة. أما بالنسبة إلى نسبة 30 في المائة (9 بلديات) فهي تعتمد على شاحنات التزويد بالمياه كمصدر أساسي لتوفير المياه داخلها.

وبزيادة توفّر مصادر المياه و كثرة استخدامها يزداد تنوع هذه الموارد. إلاّ أنّ الاعتماد على شاحنات التزويد بالمياه في 61 بلدية كان أمرا شائعا في أكثر من ربع عدد البلديات بغض النظر عن تنوع موارد المياه فيها، كما هو مبين في الرسم البياني31. وكان استخدام قوارير المياه المعدنية أكثر مصادر المياه استغلالا بالنسبة للبلديات التي تتمتع بموردين لتوفير المياه. فكلّ من شاحنات التزويد بالمياه الصالح للشرب وقوارير المياه المعدنية تتطلب مواردً وتعكس اعتمادا على الموارد البديلة للمياه في ظلّ غياب شبكات تزويد مياه تابعة للبلدية.

الرسم البياني 32 تحليل أعداد مصادر المياه المستخدمة وفي البلديات ومدى تنوعها

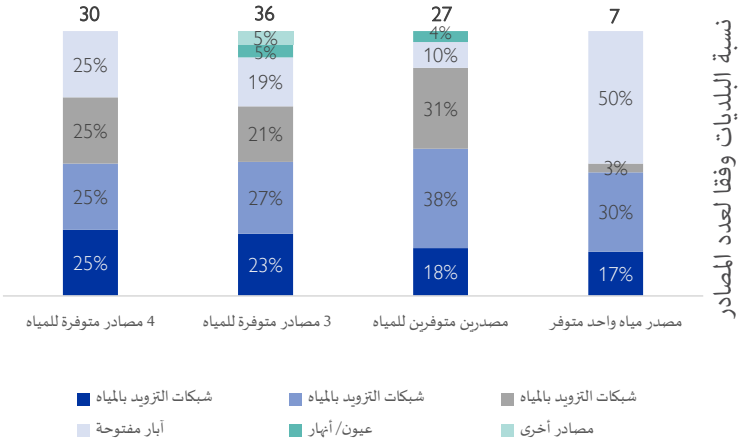

وعندما طرحنا تساؤلا فيما يخصّ التحديات الرئيسية التي تواجه السكان المقيمين والنازحين والعائدين في الوصول إلى مياه صالحة للشرب وجدنا أنّ التحدي الأكبر كان ارتفاع أسعارها (في 56 بلدية). وقد استخدمت موارد الشاحنات المحمّلة بالمياه بصفة مكثّفة من أجل تلبية احتياجات الأسر علاوة على استعمال قوارير المياه. هذا وقد كانت المياه المتوفرة في 25 بلدية غير صالحة للشرب أو لاستخدامها في الطهي كما هو مبين في الرسم البياني أسفله .

الرسم البياني 33 التحديات الأساسية في توفير المياه

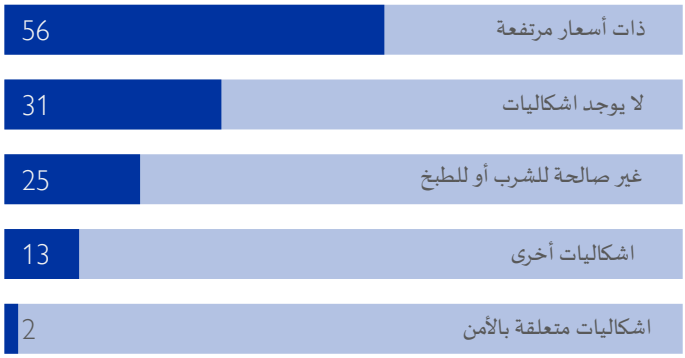

الخدمات العمومية الأخرى

على غرار الجولة السابقة، وردت خدمات التصرّف في النفايات وشبكات التزويد بالمياه باعتبارها أكثر خدمتين عموميتين توفرا في البلديات خلال هذه الجولة أيضا. وكان التزويد بالكهرباء يتم بشكل متقطّع أو تناوبي أو مؤقت وهو ما أضرّ بعدة مناطق في ليبيا بصفة متزايدة. ومن جهة ثانية، توفّرت خدمة التصرّف في النفايات في 67 بلدية بصفة منتظمة بينما زُوّدت 66 بلدية بخدمة الكهرباء ولكن بانقطاع متكرر وكانت شبكات التزويد بالمياه تعمل على قدم وساق في 44 بلدية. وكانت الإصلاحات الخاصة بالبنية التحتية من بين الخدمات العمومية الأقلّ توفّرا في بلديات ليبيا.

الرسم البياني 34 الخدمات العمومية المتوفّرة بانتظام وفقا لعدد البلديات

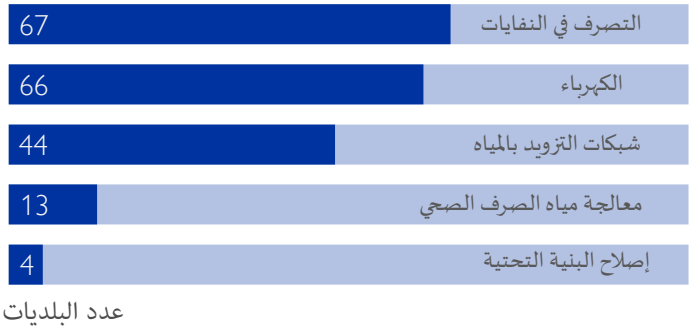

الخريطة المرجعية - ليبيا

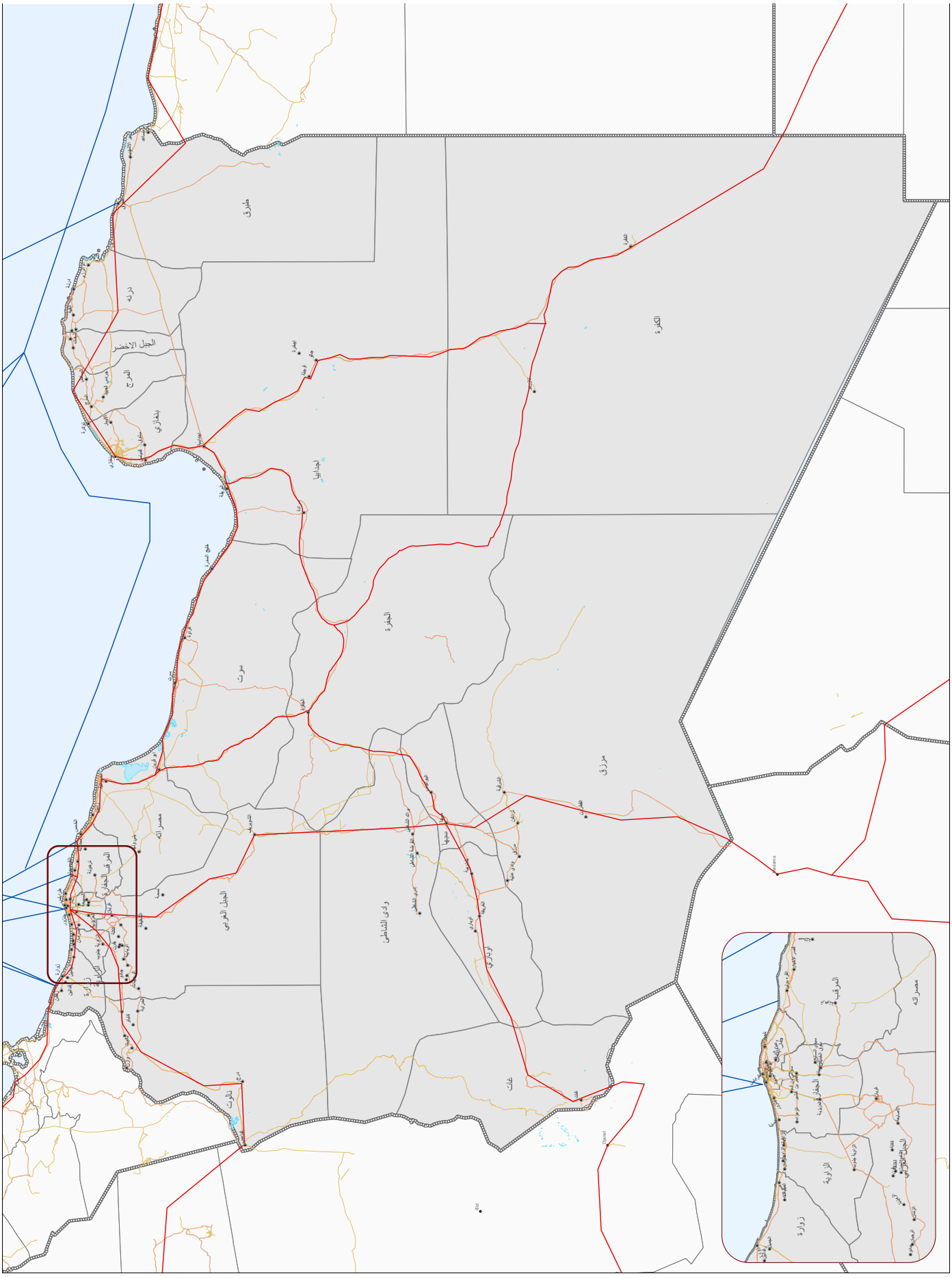

المنهجية

تُستقى البيانات المدرجة في هذا التقرير من وحدة تتبع التنقّل. وتجمّع وحدة تتبّع التنقّل هذه البيانات كلّ شهرين بالاستناد إلى مزودين رئيسيين على مستوى البلدية ومستوى المحلّة ويتضمّن أيضا عنصرا خاصًا بتقييم متعدد القطاعات للمواقع يحتوي على بيانات أساسية لقطاعات متعدّدة. تجدون عبر موقع مصفوفة تتبع النزوح ليبيا ملاحظات منهجية شاملة تتعلّق بوحدة تتبع التنقّل.

خلال الجولة الـ31، أجرت مصفوفة تتبع النزوح تقييمات داخل 100 بلدية. وأجريت كذلك مقابلات مع 2.219 مزودا رئيسياً للمعلومات خلال هذه الجولة. وتمت مقابلة 329 مزوداً رئيسياً للمعلومات على مستوى البلدية و 1.890 مزودا رئيسيا للمعلومات على مستوى المحلة. وكانت نسبة 33% منهم ممثلين عن مختلف أقسام البلدية (الشؤون الاجتماعية، شؤون المحلة) و 11% من أعضاء منظمات المجتمع المدني ونسبة 10% من ممثلين عن لجان الأزمة. ومن بين ال 2.219 مزوداً رئيسياً للمعلومات نجد نسبة 6% من الإناث و94% من الذكور.

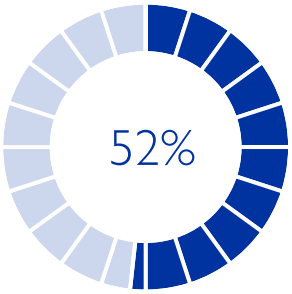

ذات مصداقية عالية

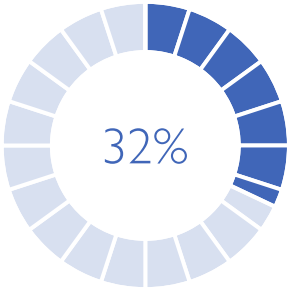

ذات مصداقية كبيرة

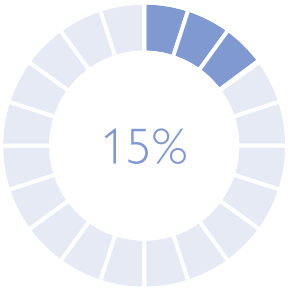

ذات مصداقية ضعيفة

بلغت نسبة البيانات ذات المصداقية العالية خلال هذه الجولة 52 في المائة وكانت نسبة البيانات ذات المصداقية الكبيرة 32% بينما كانت نسبة 15% من البيانات ذات مصداقية ضعيفة. ويقوم هذا التقسيم بناء على مدى اتساق البيانات التي يمدّنا بها المزوّدون الرئيسيون للمعلومات حول مصادر بياناتهم وحول مدى مواءمتها مع التصورات العامة.

للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول المنهجية، الظرفية الراهنة في ليبيا ، قواعد البيانات وغيرها، يرجى زيارة موقع مصفوفة تتبع النزوح ليبيا.

يمكنكم الاطلاع على أحدث تقرير حول المهاجرين في ليبيا في نفس الموقع كذلك.

المنظمة الدولية للهجرة- عملية تجميع البيانات التي تقودها مصفوفة تتبع النزوح

تنويه

يستند محتوى هذا التقرير إلى المعلومات المجمّعة خلال اجراء الدراسة وبذلك فإنّ الأرقام والنتائج الواردة فيه تمثّل آراء الأسر المستطلعة ومواقفها التي لا يمكن أن تتحمّل مصفوفة تتبع النزوح مسؤوليتها

مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي

IOM
UN MIGRATION

تأسست مصفوفة تتبع النزوح بتمويل من الاتحاد الأوروبي لرصد حركة السكان وتتبعها لغرض مقارنة مجموعات البيانات عن سكان ليبيا وتحليلها ونشرها. وُضعت مصفوفة تتبّع النّزوح لتوفير الدعم للمجتمع الإنساني من خلال تزويده بالبيانات الديمغرافية الأساسية اللازمة لتنسيق التدخلات القائمة على الأدلّة. تضمّ مجموعة تتبّع التنقل الخاصة بالمصفوفة تقارير تحليلية وقاعدة بيانات وخرائط ولوحات تفاعليّة ومواقع متاحة عبر الإنترنت تحتوي على الأعداد والخصائص السكانية والمواقع الأصليّة وأنماط النّزوح والتنقّل إضافة إلى الاحتياجات الأساسية للسّكان المتنقّلين. وللاطلاع على جميع تقارير مصفوفة تتبّع النّزوح ومجموعات البيانات والخرائط الاحصائية والتفاعليّة الرجاء زيارة الموقع التالي

. www.globaldtm.info.libya